مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 1, Issue: 2 2025

تقييم أداء المصارف التجارية الليبية وفقاً لنموذج العائد على حقوق الملكية

"دراسة تطبيقية لمصرفي الوحدة والجمهورية - ليبيا"

Evaluation of the Performance of Libyan Commercial Banks According to the Return on Equity Model: An Empirical Study of Al-Wahda and Al-Jumhuriya Banks - Libya

د. محمد أصميدة أحمدي محمد بوعظمات: جامعة بنغازي، ليبيا.

Dr. Mohamed Asmida Ahmed Mohamed Bouazmat - University of Benghazi, Libya.

mohmed0923724117@gmail.com

مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 1, Issue: 2 2025

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية وفقا لنموذج العائد على حقوق الملكية، من خلال الدراسة التطبيقية لقوائم المالية لمصرفي الوحدة والجمهورية – ليبيا لفترة الممتدة من ٢٠٢١ الى ٢٠٢٣، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، ومن أهمها: قبول الفرضية الاولى والتي تنص " باستخدام معدل (منفعة الاصول AU) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد"، ورفض الفرضية الثانية والتي تنص "باستخدام معدل (الرفع المالي EM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد "، وقبول الفرضية الثالثة والتي تنص " باستخدام معدل (هامش الربح PM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد"، وقبول الفرضية الرابعة والتي تنص "باستخدام معدل (العائد على الاصول ROA) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد "، ورفض الفرضية الخامسة والتي تنص " باستخدام معدل (العائد على حقوق الملكية ROM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد". وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: الابتعاد عن زيادة الاعتماد على التمويل بالدين، والاعتماد بالتمويل بأموال حقوق الملكية، واستغلال وتوظيف الموارد المتاحة وتشغيل أصول بشكل يخدم قدرة المصرف على تحقيق أعلى مستوى من الربحية، وتعزيز قدرة إدارة المصرف في مراقبة تكاليفه.

الكلمات المفتاحية: العائد، حقوق الملكية، المصارف التجارية، ليبيا.

Abstract:

This study aimed to evaluate the performance of Libyan commercial banks according to the return on equity model, and through an applied study of the financial statements of Al-Wahda and Al-Jumhuriya Banks - Libya for the period from 2021 to 2023. The study relied on the descriptive analytical approach, and reached many results, the most important of which are: accepting the first hypothesis, which states: "Using the (asset utility AU) rate, the financial position of the commercial banks under study is good", rejecting the second hypothesis, which states: "Using the (financial leverage EM) rate, the financial position of the commercial banks under study is good", accepting the third hypothesis, which states: "Using the (profit margin PM) rate, the financial position of the commercial banks under study is good", accepting the fourth hypothesis, which states: "Using the (return on assets ROA) rate, the financial position of the commercial banks under study is good", He rejected the fifth hypothesis, which states that "using the rate of return on equity (ROM) that the commercial banks under study are in good financial condition.", the financial position of the commercial banks under study is good". The study made several recommendations, the most important of which are: avoiding excessive reliance on debt financing and relying on equity financing; exploiting and employing available resources and operating assets in a manner that serves the bank's ability to achieve the highest level of profitability; and enhancing the bank's management's ability to monitor its costs.

Keywords: Return, Equity, Commercial Banks, Libya.

المقدمة

شهدت الأنظمة المالية في الاعوام الأخيرة تطورات كبيره سواء على مستوى العالم او الدولة في إطار التقدم والتحرر المالي، فضلا عن التطور البارز بتكنولوجيا نظم المعلومات والسياسة الادارية ويعد السوق المالي والصناعة المصرفية أحد الأعمدة الأساسية في النظم المالية والتي نجد منها الصناعة المالية الإسلامية، حيث تمثل الركيزة الأساسية لتطور بعض الدول اقتصاديا واجتماعيا، بحدوث الازمات المالية تأثرت العديد من دول العالم باضطرابات في أسواق الائتمان العالمية وتراجع الائتمان المصرفي، ما أدى إلى إعادة النظر في أهمية التأكد من وجود المعايير الرقابية وضرورة مراجعة النظم المتبعة لقياس وتقييم أداء البنوك أو الجهاز المصرفي بصورة شاملة (طيبي، ٢٠٢٢: ٦٦). يعد تقييم أداء احد المقومات الاساسية للرقابة، ويتم مقارنة اداء الواقعي لنشاط الجهاز المصرفي مع المؤشرات المالية فضلا عن مقارنة بين الأداء الفعلي للمؤسسات المصرفية مع المؤشرات والنسب المالية للمصارف بشكل عام، وايضا يمكن استخدام المقارنة بين عدة سنوات للمصارف نفسها من أجل تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا ناهيك عن تحديد المركز المسؤولة عنها، ومعرفة اسبابها ومحاولة تجنبها مستقبلا، وذلك من أجل الحكم على كفاءة التشغيل والادارة لتحقيق الأهداف المرجوة فضلا عن تحقيق الربحية والنمو وتطور المصارف بشكل عام (مسجت، ٢٠١٩: ٢). تمثل المصارف قطاعا مهما لما له من دور رئيسي وكبير في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني وتطويره وزيادة فعاليتة، فهي تمثل عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الودائع المالية يتم تمويل الانشطة الاستثمارية بمختلف مجلاتها، كما لديها دور وساطة مالية بين اصحاب

الأموال الفائضة واصحاب العسر المالي في الفوائض المالية، وتسعى كذلك لتحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل مواجهة أخطار محتملة ستوجهها والعمل على التقليل منها (رزيق وشوية، ٢٠٢٢).

١. مشكلة الدراسة:

تعرضت المصارف في ليبيا للعديد من المشاكل الناتجة عن الواقع الاقتصادي الغير جيد الذي يفتقد للاستقرار والانقسام السياسي وعدم الرقابة الفعالة من قبل المصرف المركزي، جاءت الدراسة من أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف بشكل عام لمعرفة مدى صحة وسلامة المصارف المالية سواء كانت عامة او خاصة، وتتمحور المشكلة الرئيسية للدراسة الأساسية في التساؤلات التالية:

– ما مستوى الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة (الوحدة – الجمهورية)؟

– ما الفرق بين تقييم مصرفي الوحدة والجمهورية وفقاً لنموذج العائد الى حقوق الملكية؟

٢. الدراسات والأبحاث السابقة:

سيتم سلسلة الدراسات المتعلقة تقييم أداء المصارف وفقا لمعدل العائد الى حقوق الملاك وذلك وفقاً للتسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

– **دراسة مسجت (٢٠١٩):** هدفت تقييم الأداء المالي لعدد من البنوك الأهلية في العراق وهي مصرفي بغداد والخليج التجاري كونهما من اوائل المصارف الأهلية العاملة في العراق أما مدة الدراسة فقد كانت للسنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٨) كونها احدث بيانات متوفرة للمصرفين فضلا عن الاحداث السياسية – والاقتصادية، وقد توصل الدراسة الى أن مصرف خليج التجاري كان الأفضل في تحقيق الربح من خلال استثمار ما يمتلك من موجودات مالية، الا أنه لم ينجح

بشكل كبير في تجنب الخطر الذي قد يتعرض له فقد كان مصرف بغداد الأفضل في ادارة هذه المخاطر والحد منها.

- **دراسة عوض (٢٠٢٠):** دراسة هدفت الدراسة الى تقييم والتعرف على أداء وأنواع المخاطر في البنوك الإسلامية في دولة فلسطين وفقا لنموذج نسبة العائد الى حقوق الملكية المعدل والمؤشرات المالية المصرفية، ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة أن الوسط الحسابي لنسبة العائد الى حقوق الملكية وفق نموذج دوبونت للمصرف الاسلامي الفلسطيني قد تحصل على نسبة ١٢.٥ %، بالمقارنة مع المصرف الاسلامي العربي الذي كانت وسطه الحسابي ٦.٨%، ، كما توصلت الدراسة الى ان خطر التمويل في المصرف الاسلامي الفلسطيني أكبر مع كفاية المخصصات، كما توصلت أن معدل العائد على حقوق الملكية المعدل نموذج متكامل لتقييم اداء البنوك ولوصف العلاقة التبادلية بين العوائد والخطر.
- **دراسة تومي والمسعود(٢٠٢١):** هدفت الدراسة الى تحديد وقياس الاداء المالي لمصرف قطر الإسلامي والبنك الأردني الإسلامي عن طريق مؤشّر العائد الى الأصول والعائد الى حقوق لملاك وتحليل أثر محدّداتهما على ربحية المصرفين خلال الفترة2008–2018ولغرض إجراء هذه الدراسة، فقد تم استخدام برمجية "الإيفيوز ٨" لتقدير نموذج للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للمصرفين. وقد توصّلت الدراسة الى تباين في العلاقة بين ابعاد الدراسة (علاقة طردية، عكسية) في حين لم يظهر أي أثر لسعر الصرف على الاداء المالي للمصرفين محل الدراسة.

- **دراسة بن قسوم (٢٠٢٢):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المالي لعدد من المصارف قيد الدراسة التجارية الجزائرية خلال المدة (٢٠١٤ – ٢٠١٧)، حيث توصلنا الأخير البنك الخارجي الجزائري يحقق عائدا أكبر من البنك الخارجي الجزائري على البنك الوطني الجزائري.
- **دراسة رزيق وشوية (٢٠٢٢):** تهدف هذه الدراسة الى كيفية تقييم اداء البنوك التجارية، وكذلك ابراز أهمية قياس الأداء وتم إسقاط هذه الدراسة على بنك، القرض الشعبي الجزائري cpa خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠٢٠ باستخدام نموذج العائد الى حقوق الملاك، بالاعتماد عن التقارير والقوائم المالية، حيث تم اختيار مدى كفاءة الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري باستخدام مؤشرات العائد والمخاطر، وبعد إجراء تقييم البنك توصلنا أن الأداء المالي لبنك cpa كان ضعيف بشكل عام مما يعني أنه لم يكن قادر على إدارة واستثمار موجوداته المالية بالشكل الذي يؤدي الى الاستفادة القصوى منها وهذا أيضا بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد بصفة عامة في الفترات الأخيرة.
- **دراسة طيبي (٢٠٢٢):** هدفت الدراسة لتقييم الكفاءة المصرفية للمصارف السعودية، الاسلامية والتقليدية، استخدام مؤشر العائد الى حقوق الملاك كنموذج متكامل لتقييم الأداء، ومن نتائج الدراسة تمتع البنوك الكبرى داء مالي جيد بناء على الأرباح المحققة نتيجة الموافقة بين ادارة التكاليف ومستوى الانتاجية المحققة تليها البنوك المتوسطة ثم البنوك حديثة النشأة.

٣. أهمية الدراسة:

أن ليبيا من الدول النامية ويشكل القطاع المصرفي فيها الركيزة الاساسية للاقتصاد ككل وتبرز اهمية الدراسة في الدور وركيزة التي تحظى به قطاع المصارف في ليبيا، حيث إن تقييم الأداء المالي

للقطاع المصرفي يعتبر مهم لأنه يدعم الإدارة ومتخذي القرار في ترشيد سياستها وقراراتها، لمعرفة مواقع القوة والضعف والعمل على تصحيح أي انحراف فيها. وكل ذلك يعزز من قدرتها التنافسية، والتي بدورها تساعد في فتح المجال أمام دارسات جديدة تخص تقييم اداء المصارف الليبية وفقا لنموذج العائد الى حقوق الملاك. تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على نموذج العائد الى حقوق المليكة. والأداء المالي للمصارف الليبية قيد الدراسة.

٤. **اهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الى النقاط التالية:

- مساعد المصارف الليبية التجارية محل الدراسة في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، والتعرف على نقاط القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف لتقليصها.
- تقييم أداء المالي للمصارف الليبية التجارية قيد الدراسة.
- التوصل الى نتائج تدعم المعرفة العلمية في ليبيا.
- مقارنة الأداء المالي وفقا لنموذج العائد على حقوق الملكية للمصارف محل الدراسة.
- مساعدة المحللين والمستثمرين في استثمار أموالهم بمؤسسات مصرفية أمنه.
- تزويد المصارف الليبية التجارية الليبية محل الدراسة بمعلومات عن وضعها المالي.

٥. فرضيات الدراسة:

بعد إستعراض الدراسات المتعلقة بالدراسة وإستقراء الادبيات تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضيّة الأولى: باستخدام معدل (منفعة الاصول AU) ان المصارف قيد الدراسة وضعها المالي جيد.

– الفرضيّة الثانية: باستخدام معدل (الرفع المالي EM) ان المصارف قيد الدراسة وضعها المالي جيد.

– الفرضيّة الثالثة: باستخدام معدل (هامش الربح PM) ان المصارف قيد الدراسة وضعها المالي جيد.

– الفرضيّة الرابعة: باستخدام معدل (العائد على الاصول ROA) ان المصارف قيد الدراسة وضعها المالي جيد.

– الفرضيّة الخامسة: باستخدام معدل (العائد على حقوق الملكية ROM) ان المصارف قيد الدراسة وضعها المالي جيد.

٦. متغيرات الدراسة :

وبعد دراسة واستعراض اهداف الدراسات السابقة والمتعلقة بتقييم أداء المصارف التجارية الليبية وفقا لنموذج العائد الى حقوق الملاك وما توصلت اليه من نتائج، تم اختيار خمس متغيرات تمثل المتغير المستقل (نموذج العائد على حقوق الملكية)، واختيار متغير التابع (الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة)، وعلى ضوء ذلك تم تحديد المتغيرات الخاصة بالدراسة على النحو النموذج التالي:

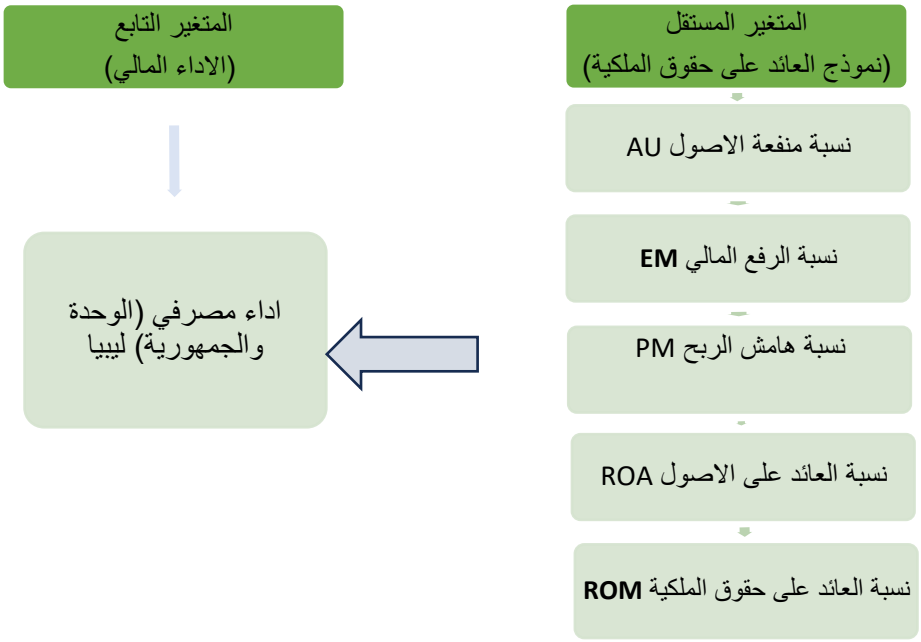

٧. مجتمع عينة الدراسة :

تشتمل هذه الدراسة على التقارير المالية لمصرفي الوحدة والجمهورية بدولة ليبيا للفترة الزمنية من عام ٢٠٢١ الى عام ٢٠٢٣.

٨. حدود الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على:

- الحدود المكانية: مصرف (الوحدة، الجمهورية) في ليبيا.
- الحدود الزمانية: لفترة ٤ أعوام ممتدة من عام ٢٠٢١ الى عام ٢٠٢٣م، وجرت الدراسة الحالية خلال عام ٢٠٢٥.
- الحدود الموضوعية: تقييم أداء المصارف الليبية وفقا لنموذج العائد الى حقوق الملكية.

٩. الإطار النظري:

٩.١ مفهوم الأداء المالي:

يشير الأداء المالي إلى مدى كفاءة المؤسسة في أستخدام الاصول لتحقيق الأرباح. في القطاع المصرفي، يتم قياسه غالبًا من خلال نسب مالية رئيسية تُقيّم الربحية، الكفاءة التشغيلية، وإدارة المخاطر. يؤكد Omoregie & Olofin (2024) أن الأداء المالي يتأثر بعوامل مثل كفاية راس المال، حجم المصرف، معدل التكلفة إلى الدخل، وتنويع مصادر الإيرادات .وأوضحوا أن البنوك التي تعتمد على إدارة التكاليف الفعالة وتنويع الإيرادات تحقق أداءً ماليًا أقوى. في السياق ذاته، يسلط Hadi & Kamil (2025) دور الأتمتة الإدارية في تحسين اداء المصرفي، حيث وجدوا أن التحول الرقمي يقلل من التكاليف التشغيل ويحسن الاستقرار المالي للبنوك. وخلصوا إلى أن تقليل التكاليف الإدارية وزيادة جودة الخدمات يساهمان في تعزيز الأداء المالي .تتوافق هذه الرؤى مع الاتجاه المتزايد نحو تحسين الكفاءة التشغيل في البنوك.

٩.٢ المؤشرات الرئيسية للأداء المالي (نموذج العائد على حقوق الملكية):

ان لتقييم أداء البنوك عمل دافيد كول David Cole على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة ١٩٧٢، واستخدم هذا النموذج في سبعينات القرن الماضي من طرف ديفيد كوول في امريكيا كإجراء لتقييم أداء المصارف باعتباره مؤشر متكامل لوصف علاقة العائد مع المخاطر بتحليل مجموعة من النسب المختلفة والمتنوعة، من أجل مساعدة المحلل في تقييم مصادر وأحجام الأرباح في المصرف خاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، كمخاطر الائتمان والسيولة ومعدل الفائدة ورأس المال والتشغيل (طبي، ٢٠٢٢). ان نظام دوبونت هدفه دراسة الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو ما يعرف بمؤشر العائد الى الأصول (ROA)، مع تبيان الرافعة المالية (EM) على رفع العائد الى حقوق الملكية (ROE)، إلى مستوى أعلى من

العائد الى الأصول لقياس الأداء بشكل عام، ان نظام دوبونت DuPont هو نظام يربط بين العائد الى حقوق الملاك والمراكز المالية ذات العلاقة والتأثير على هذا العائد، خاصة حدي النسبة (البسط والمقام)، أي صافي الدخل وصافي الثروة (حقوق الملكية)، وعليه فإن نظام دوبونت يبين العلاقة يبين أثر الكفاءة والإنتاجية الى ربحية الأصول، فإن الاعتماد على نظام دوبونت لقياس وتحليل كفاءة البنك في تحقيق الربحية يمثل نموذجا متكاملا لقياس العائد، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة المصرفية في إدارة التكاليف، وإنتاجية الأصول على الربح المحقق لهذه الأصول أو ما يعرف بمؤشر العائد الى الأصول RTA ، كما يبين معدل الرافعة المالية EM على رفع العائد على حقوق الملكية RTE إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول (بلجيلالي، ٢٠٢١). وان المؤشرات الرئيسية (نموذج العائد على حقوق الملكية) كما يلي:

- العائد على حقوق الملكية (ROE): يتم قياسه بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حقوق الملاك، ويستخدم لقياس الربح الناتج كنسبة من حقوق الملاك او المساهمين العاديين، ومن ثم معدل الربح الدخل الذي يحققه المستثمر من استثمار أمواله. وتدل ه على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال الملاك (النعيمي، والتميمي، ٢٠٠٨).
- العائد على الأصول (ROA): ويقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي الاصول، ويقيس ربحية المؤسسة بالنسبة لأجمالي أصول، كما يقيس كفاءة المؤسسة في ادارة أصولها بالشكل الأمثل، لتحقيق أهداف الملاك المتمثلة تعظيم الربح، ومن ثم فهو يستخدم لمقارنة الأداء المالي بين الشركات في القطاعات المماثلة (الشيخ، ٢٠٠٨).

- الرفع المالي (EM): تقاس من خلال نسبة اجمالي الاصول الى الأموال الخاصة، يشير إلى مؤشر الخطر الذي يقيس جزء من اصول المؤسسة التي يمولها حاملي الأسهم بدلا من الديون ويشير مضاعف حقوق الملاك المرتفع إلى أن المؤسسة تستخدم قدرا كبيرا من الديون لتمويل أصولها، ومن جهة أخرى فانه إذا انخفض يعني أن الشركة لديها اعتماد اقل على الديون (ساسي وبن حيلة، ٢٠٢٣: ١٥).
- منفعة الأصول (AU): تقاس عن طريق اجمالي الايراد الى مجموع الأصول، تمثل هذه النسبة قدرة البنك التجاري إلى تحقيق الإيرادات من الفوائد، وتسمى أيضا باستخدام الأصول ويدل على استغلال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول (ساسي وبن حيلة، ٢٠٢٣: ١٦).
- هامش الربح (PM): يساوي هذا المعدل صافي الخل على مجموع الإيرادات ويقوم هذا المعدل بقياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية واحدة من الايراد الاجمالي، فهو يوضح كفاءة المصرف في عمل ومراقبة تكاليف (ساسي وبن حيلة، ٢٠٢٣: ١٥).

١٠. الجانب التطبيقي:

١٠.١ نبذه عن مجتمع الدراسة:

- **مصرف الجمهورية:** في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٠ أصدر قانونا بشأن تأميم جميع حصص البنوك الأجنبية العاملة في البلاد، لتصبح الملكية بليبيا ليتم إعادة تسمية (باركليز بنك) باسم مصرف الجمهورية. وبتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٠ صدر قرار عن مصرف المركزي بدمج مصرف الجمهورية ومصرف الأمة تحت اسم "مصرف الجمهورية" بميزانية تلامس ٢٠ مليار دينار ليبي، ليصبح ثاني المصارف الليبية حجما بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما

يزيد عن ٥,٨٠٠ موظف، وموظفة بعدد فروع تصل ١٤٦ فرعا ووكالة، يملك مصرف ليبيا المركزي ٨٢% من أسهمه، ٨% الشركات العامة، ٣% الشركات الخاصة، ٧% افراد طبيعيون (الموقع الرسمي لمصرف الجمهورية).

- **مصرف الوحدة:** مصرف الوحدة شركة ليبية مساهمة تأسست بموجب القانون رقم (١٥٣) لسنة ١٩٧٠ الصادر بتاريخ ٢٢ / ديسمبر/ ١٩٧٠ ,رأس مال المصرف المدفوع ٥٦١ مليون دينار ليبي، يملك صندوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية ٥٤.١% من الأسهم، القطاع الخاص ٢٦.٩٠%. والبنك العربي ١٩% (الشريك الاستراتيجي)، يقدم المصرف جميع الخدمات من خلال ((٩٥)) فرعاً ووكالة في جميع مدن ليبيا وتمتاز بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل (الموقع الرسمي لمصرف الوحدة).

١٠.٢ الجانب العملي:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهجية الوصفية التحليلية طريق جمع البيانات اللازمة وتفسيرها وتحليلها للوصول الى استنتاجات تخدم فرضيات واهداف الدراسة لمعرفة نتائج تطبيق نماذج العائد على حقوق الملكية في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية محل الدراسة. وتم في هذا الجانب تطبيق أدوات الدراسة، حيث تمّ استخدام تحليل نماذج العائد على حقوق الملكية للمصرف (الوحدة، الجمهورية) وتم الاعتماد في هذه الدراسة على التقارير والقوائم المالية لهذه المصارف لفترة الممتدة من ٢٠٢٠ الى عام ٢٠٢٣ والتي تمثلت في البنود التالية:

الجدول رقم (١) البيانات الوصفية للمصارف محل الدراسة

البند	المصرف	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
صافي الدخل	الجمهورية	٢٩٥١٤٦٩١	٦٠٦٤٦٦٣٩	٧٩٧٠٨٣٢٧	١٠٠٠٨٤٧٩٦
	الوحدة	٧٤٨٢٦٠٠٠	١٢٠٠٨٦٠٠٠	٩٤٩١٧٠٠٠	٥٧٣٣١٠٠٠
اجمالي الاصول	الجمهورية	٣٨٠٦٥٨٢٠١٦٠	٣٩١٤٥٦٤٤٨٤٥	٣٩٥٩٥٦٩٥٨٠١	٤١١٠١٢٤٨٢٨٨
	الوحدة	١٧٨٠٣٩٧٧٠٠٠	٢٠٠١٤٩٥١٠٠٠	٢٣٢٣٠٠٠٧٠٠٠	٢٤٠٧٥٥٩٩٠٠٠
حقوق المساهمين	الجمهورية	١٥٠٣٠٠٥٥١٣	١٥٦٣٦٥٢١٥٣	١٦٤٣٣٦٠٤٨٠	١٥٧٤٩٢٦١٥٢
	الوحدة	٧٧٧٦٢٥٠٠٠	٨٦٤٩٠٩٠٠٠	٩٩١٤٦٥٠٠٠	٨٣٨٠٩٤٠٠٠
اجمالي الإيرادات	الجمهورية	٤١٦٧٨٢٨٧٨	٥٣٦٤١٨٩٣٦	٥٧٤٩٣٤٠٢٧	٦٠٧٥٩٩٦٢٢
	الوحدة	٣٣٠٠٢٤٠٠٠	٤٤٠١٥٣٠٠٠	٤٨١٦٥٨٠٠٠	٤٥٥٣١٢٠٠٠

اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

تقييم المصارف التجارية محل الدراسة باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية:

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الأداء المالي في المصارف، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم مصرفي الوحدة والجمهورية محل الدراسة، وللقيام بتطبيق هذا التقييم تم استخراج البيانات من القوائم المالية لهذا للمصارف محل الدراسة في الفترة الممتدة من ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٣، وان مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية لمصرفي الوحدة والجمهورية بليبيا متمثلة في النسب التالية: (منفعة الاصول(AU) ، العائد على الاصول (ROA). العائد على حقوق الملكية(ROE) ، معدل الرفع المالي(EM) ، هامش الربح (PM)).

أولا: منفعة الاصول(AU) لمصرفي الوحدة والجمهورية – ليبيا:

تم اختبار معدل منفعة الاصول (AU) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق معادلة كما يلي:

منفعة الاصول (AU) = اجمالي الإيرادات ÷ اجمالي الموجودات

وتم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم (٢): منفعة الاصول (AU)

العام		٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
مصرف الوحدة	**AU**	%2.2	%2.1	%1.9
	معدل النمو	%١٥.٨	(%٤.٦)	(%٩.٥)
مصرف الجمهورية	**AU**	%١.٣٧	%١.٤٥	%١.٤٨
	معدل النمو	%٢٤.٥٥	%٥.٨٤	%٢.٠٧

يتضح من الجدول رقم (٢): ان مصرف الجمهورية كان معدل التغير السنوي لمعدل منفعة الاصول **(AU)** متزايدا خلال الأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢٠ متزايدا بنسبة بلغت ٨% وهذا مؤشر جيد لان يشير الى زيادة قدرة مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة إلى تحقيق الإيرادات من الفوائد واستغلال الأفضل للأصول، بينما مصرف الوحدة كان معدل النمو السنوي لمعدل منفعة الاصول **(AU)** متزايدا خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ١٥.٨% عن عام ٢٠٢٠، وانخفض معدل النمو خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢٠ منخفض بنسبة ١٣.٦%، وهذا مؤشر غير جيد لان يشير الى انخفاض قدرة مصرف الوحدة خلال فترة الدراسة إلى تحقيق الإيرادات من الفوائد واستغلال الأفضل للأصول، ولكن وفق مؤشر منفعة الأصول فان مصرف الوحدة افضل خلال فترة الدراسة حيث بلغ هذا المؤشر (٢.٢%،٢.١%،١.٩%) على التوالي، بينما مصرف الجمهورية بلغ خلال

فترة الدراسة (١.٣٧%،١.٤٥%،١.٤٨%) على التوالي، ولكن هناك مخاوف من معدل النمو لهذا المؤشر فمصرف الوحدة ينتجه الى الانخفاض بينما مصرف الجمهورية ينتجه الى الزيادة في معدل النمو والشكل رقم (١) يوضح ذلك:

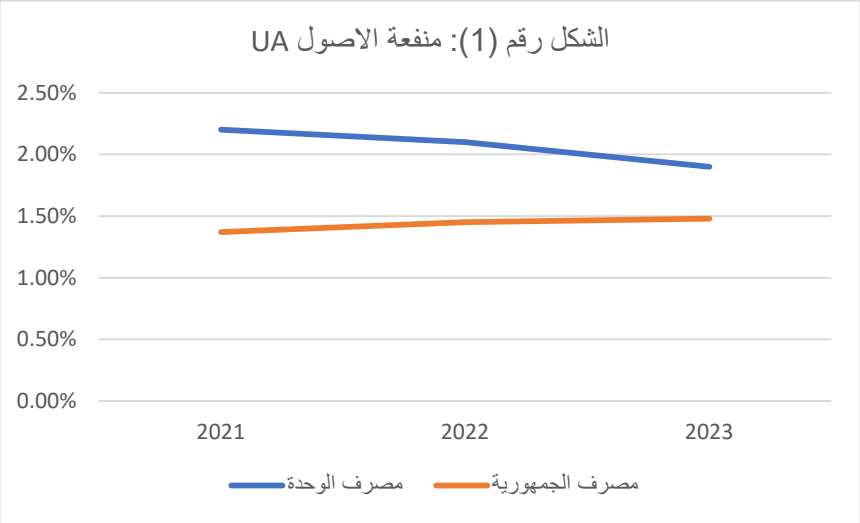

ثانيا: الرفع المالي (EM) لمصرفي الوحدة والجمهورية – ليبيا:

تم اختبار معدل الرفع المالي (EM) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق معادلة كما يلي:

الرفع المالي (EM) = اجمالي الاصول ÷ حقوق الملكية

وتم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم (٣): الرفع المالي (EM)

العام		٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
مصرف الوحدة	**EM**	23.14	23.43	28.73
	معدل النمو	%١.٠٥	%٩.٢٤	%٢٢.٦
مصرف الجمهورية	**EM**	٢٥.٠٤	٢٤.٠٩	٢٦.١
	معدل النمو	(%1.15)	(%3.79)	%٨.٣٤

يتضح من الجدول رقم (٣): ان مصرف الجمهورية كان معدل التغير السنوي لمعدل الرفع المالي **(EM)** منخفضا خلال الأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ ومتزايدا خلال عام ٢٠٢٣، وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ متزايدا بنسبة بلغت ٤.٢٣% وهذا مؤشر غير جيد لان يشير إلى أن المصرف خلال فترة الدراسة يزيد في استخدم قدرا كبيرا من الديون مقارنة بحقوق الملكية لتمويل أصولها ، بينما مصرف الوحدة كان معدل التغير السنوي لمعدل الرفع المالي **(EM)** متزايدا خلال عام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ متزايدا بنسبة ٢٤.١٥%، وهذا مؤشر غير جيد لان يشير إلى أن المصرف خلال فترة الدراسة يزيد في استخدم قدرا كبيرا من الديون مقارنة بحقوق الملكية لتمويل أصولها، ولكن وفق مؤشر الرفع المالي **(EM)** فان في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ كان معدل الرفع المالي لمصرف الوحدة كما يلي(٢٣.١٤،٢٣.٤٣) على التوالي وهذا افضل بمقارنة بمصرف الجمهورية البالغ معدل الرفع المالي (٢٥.٠٤، ٢٤.٠٩) لأنه اقل معدل بينما خلال عام ٢٠٢٣ فان مصرف الجمهورية كان افضل من مصرف الوحدة لأنه تحصل على المعدل الأقل بمقدار ٢٦.١% مقارنتا مصرف الوحدة المتحصل على معدل ٢٢.٦% ، والشكل رقم (٢) يوضح ذلك:

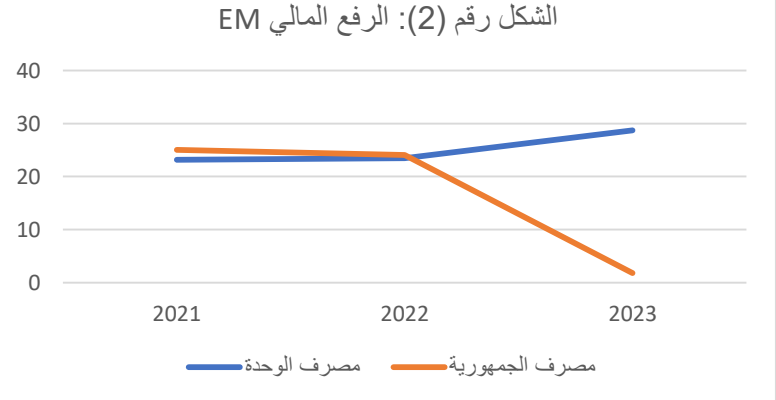

ثالثا: هامش الربح (PM) لمصرفي الوحدة والجمهورية – ليبيا:

تم اختبار معدل هامش الربح (PM) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق معادلة كما يلي:

هامش الربح **(PM)= صافي الدخل ÷ اجمالي الايرادات**

وتم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم (٤): هامش الربح (PM)

العام		٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
مصرف الوحدة	**PM**	%27.3	%19.7	%12.6
	معدل النمو	**%20**	(%٢٧.٨)	(%٣٦)
مصرف الجمهورية	**PM**	%١١.٣١	%١٣.٨٦	%١٦.٤٧
	معدل النمو	%٥٩.٧٥	٢٢.٥٥%	%١٨.٨٣

يتضح من الجدول رقم (٤): ان مصرف الجمهورية كان معدل التغير السنوي لمعدل هامش الربح **(PM)** متزايدا خلال الأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ متزايدا بنسبة بلغت ٤٥.٦% وهذا مؤشر جيد لان يشير الى زيادة كفاءة المصرف في تسيير ومراقبة تكاليفه، بينما مصرف الوحدة كان معدل النمو السنوي لمعدل هامش الربح **(PM)** متزايدا خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ٢٠% عن عام ٢٠٢٠، وانخفض معدل النمو خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ منخفض بنسبة ٥٤.٨%، وهذا مؤشر غير جيد لان يشير الى انخفاض كفاءة مصرف الوحدة خلال فترة الدراسة في تسيير ومراقبة تكاليفه، ولكن وفق هامش الربح **(PM)** فان مصرف الوحدة افضل خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ حيث بلغ هذا المؤشر (٢٧.٣%،١٩.٧%) على التوالي، بينما مصرف الجمهورية بلغ خلال هذه الفترة (١١.٣١%،١٣.٨٦%) على التوالي، بينما في عام ٢٠٢٣ فكان مصرف

الجمهورية الأفضل وفق هذا المؤشر، ولكن هناك مخاوف من معدل النمو لهذا المؤشر فمصرف الوحدة ينتجه الى الانخفاض بينما مصرف الجمهورية ينتجه الى الزيادة في معدل النمو والشكل رقم (٣) يوضح ذلك:

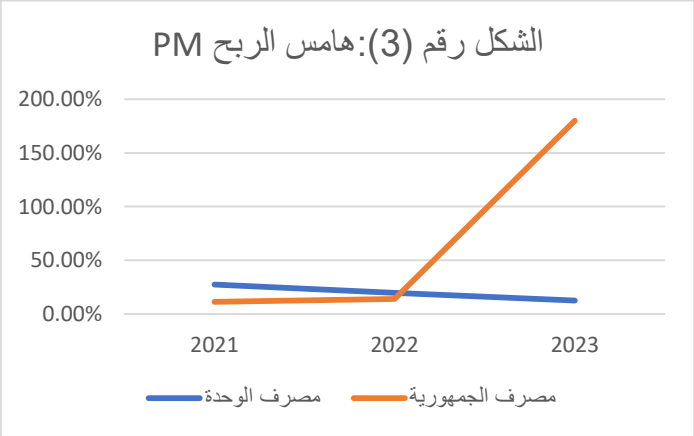

رابعا: العائد على الأصول (ROA) لمصرفي الوحدة والجمهورية – ليبيا:

تم اختبار معدل العائد على الأصول (ROA) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق معادلة كما يلي:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الدخل ÷ اجمالي الموجودات

وتم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم (٥): العائد على الأصول (**ROA**)				
العام		٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
مصرف الوحدة	**ROA**	%23.2	%23.4	%28.7
	معدل النمو	%١.٣	%٠.٨٦	%٢٢.٧
مصرف الجمهورية	**ROA**	%٠.١٦	%٠.٢٠	%٠.٢٤
	معدل النمو	%١٠٠	%٢٥	%٢٠

يتضح من الجدول رقم (٥): ان مصرف الجمهورية كان معدل التغير السنوي لمعدل العائد على الأصول **(ROA)** متزايدا خلال الأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ متزايدا بنسبة بلغت ٢٣.٧١% وهذا مؤشر جيد لان يشير وهذا مؤشراً ومدلولاً واضحا لارتفاع كفاءة المصرف في تشغيل أصوله بشكل يحقق أعلى مستوى من الربحية وهذا جيد لأنه يؤدي الى ارتفاع ربحية المصرف بالنسبة لأصوله وزيادة كفاءة المصرف في إدارتها في استخدام أصولها بشكل الامثل، بينما مصرف الوحدة كان معدل النمو السنوي لمعدل العائد على الأصول **(ROA)** متزايدا خلال عام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ متزايدا بنسبة ٢٣.٧%، وهذا مؤشر جيد لان يشير وهذا مؤشراً ومدلولاً واضحا لارتفاع كفاءة المصرف في تشغيل أصوله بشكل يحقق أعلى مستوى من الربحية وهذا جيد لأنه يؤدي الى ارتفاع ربحية المصرف بالنسبة لأصوله وزيادة كفاءة المصرف في إدارتها في استخدام أصولها بشكل الأمثل، ولكن وفق لمعدل العائد على الأصول **(ROA)** فان مصرف الوحدة افضل بشكل كبير خلال فترة الدراسة ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ حيث بلغ هذا المؤشر(٢٣.٢%، ٢٣.٤%، ٢٨.٧%) على التوالي، بينما مصرف الجمهورية بلغ خلال هذه الفترة (٠.١٦%، ٠.٢٠%، ٠.٢٤%) على التوالي، والشكل رقم (٤) يوضح ذلك:

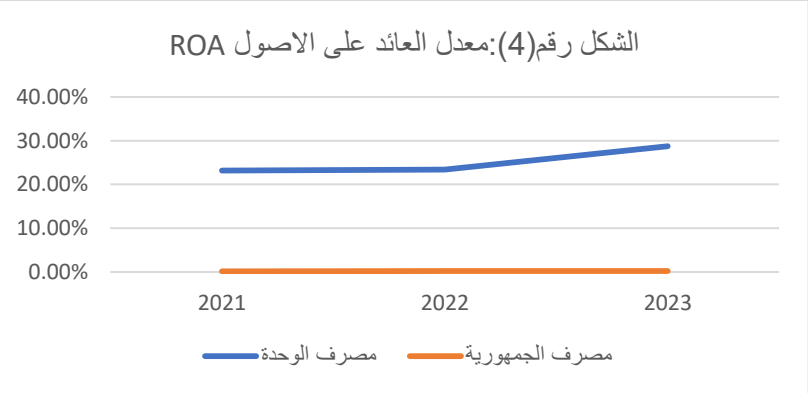

خامسا: العائد على حقوق الملكية (ROE) لمصرفي الوحدة والجمهورية – ليبيا:

تم اختبار معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق معادلة كما يلي:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الدخل ÷ حقوق الملكية

وتم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم (٦): العائد على حقوق الملكية (**ROE**)

العام		٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
مصرف الوحدة	**ROE**	%0.14	%0.096	%0.069
	معدل النمو	%٠.٤٦	(%٠.٣١)	(%٠.٢٨)
مصرف الجمهورية	**ROE**	%٣.٨٨	%٤.٨٥	%٦.٣٦
	معدل النمو	%97.99	%٢٥	%٣١.١٣

يتضح من الجدول رقم (٦): ان مصرف الجمهورية كان معدل التغير السنوي لمعدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) متزايدا خلال الأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ متزايدا بنسبة بلغت ٦٣.٩% وهذا مؤشر جيد لان يشير ان المصرف يستطيع توزيع الأرباح على المساهمين، بينما مصرف الوحدة كان معدل النمو السنوي

لمعدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) متزايدا خلال عام ٢٠٢١ بمعدل نمو بلغ ٠.٤٦% عن عام ٢٠٢٠، وفي عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ انخفض معدل النمو وبشكل عام كان معدل النمو لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ منخفضا بنسبة ٥١%، وهذا مؤشر غير جيد يشير الى ضعف قدرة المصرف على توزيع الأرباح على المساهمين، ولكن وفق لمعدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) فان مصرف الجمهورية افضل بشكل كبير خلال فترة الدراسة ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ حيث بلغ هذا المؤشر(٣.٨٨%،٤.٨٥%،٦.٣٦%) على التوالي، بينما مصرف الوحدة بلغ خلال هذه الفترة (٠.١٤%، ٠.٠٩٦%،٠.٠٦٩%) على التوالي، والشكل رقم (٥) يوضح ذلك:

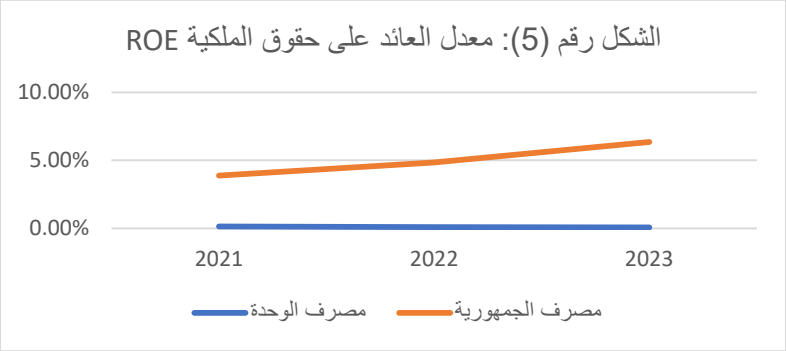

سادسا: اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى: باستخدام معدل (منفعة الاصول AU) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد.

جدول رقم (٧): الفرضية الفرعية الأولى

البيان	مصرف الوحدة			مصرف الجمهورية		
العام	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	2021	2022	2023
AU	2.2%	2.1%	1.9%	1.37%	1.45%	1.48%
النتيجة	الوضع المالي جيد			الوضع المالي جيد		
الأفضل	مصرف الوحدة					

يتضح من الجدول رقم (٧): المصارف محل الدراسة (الوحدة والجمهورية) بعد اجراء اختبار معدل (منفعة الاصول AU) فأن المصارف محل الدراسة وضعها المالي جيد لان المعدل يتعدى ١، ويعتبر منفعة الأصول مرتفع إذا كان أكثر من ٢، ويعتبر معتدل إذا كان ما بين ١ و٢، ويعتبر منخفض وغير مقبول إذا كان أقل من ١، وكان الأفضل بين المصرفي وفقا لمعدل منفعة الأصول AU مصرف الوحدة، ووفق معيار هذا المؤشر تم قبول الفرضية الاولى والتي تنص " باستخدام معدل (منفعة الاصول AU) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد".

اختبار الفرضية الثانية: باستخدام معدل (الرفع المالي EM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد.

جدول رقم (٨): الفرضية الفرعية الثانية

البيان	مصرف الوحدة			مصرف الجمهورية		
العام	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	2021	2022	2023
EM	23.14%	23.43%	28.73%	25.04%	24.09%	26.1%
النتيجة	الوضع المالي غير جيد			الوضع المالي غير جيد		
الأفضل	خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ مصرف الوحدة وخلال عام ٢٠٢٣ مصرف الجمهورية					

يتضح من الجدول رقم (٨): المصارف محل الدراسة (الوحدة والجمهورية) بعد اجراء معدل (الرفع المالي EM) فأن المصارف محل الدراسة وضعها المالي غير جيد لان معدل الرفع المالي اقل من ١.٥، حيث ان يعتبر معدل رفع مالي مرتفع إذا كان أكثر من ٣، ويعتبر معتدل إذا ان ما معدل بين ١.٥ و٣، ويعتبر معدل رفع مالي منخفض إذا كان أقل من ١.٥، يشير إلى أن الشركة لا تستخدم الديون بشكل كبير لتمويل أنشطتها. وكان الأفضل بين المصرفي وفقا معدل (الرفع المالي EM) خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ مصرف الوحدة وخلال عام ٢٠٢٣ مصرف الجمهورية، ووفق

معيار هذا المؤشر تم رفض الفرضية الثانية والتي تنص "باستخدام معدل (الرفع المالي EM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد ".

اختبار الفرضية الثالثة: باستخدام معدل (هامش الربح PM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد.

جدول رقم (٩): الفرضية الفرعية الثالثة						
البيان	مصرف الوحدة			مصرف الجمهورية		
العام	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	2021	2022	2023
PM	%٢٧.٣	19.7%	%١٢.٦	11.31%	13.86%	%١٦.٤٧
النتيجة	الوضع المالي جيد			الوضع المالي جيد		
الأفضل	خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ مصرف الوحدة وخلال عام ٢٠٢٣ مصرف الجمهورية					

يتضح من الجدول رقم (٩): المصارف محل الدراسة (الوحدة والجمهورية) بعد اجراء معدل (هامش الربح PM) فأن المصارف محل الدراسة وضعها المالي جيد لإنه يتعدى المعدل المقبول ١٠%، ويعتبر المؤشر مرتفعا اذا كان اكبر من ٢٠%، ويعتبر معدل العائد معتدل او مقبول اذا كان ما بين ١٠% إلى ٢٠%، اما اذا كان اقل من ١٠% فيعتبر منخفض وغير مقبول، وكان الأفضل بين المصرفي وفقا معدل (هامش الربح PM) خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ مصرف الوحدة وخلال عام ٢٠٢٣ مصرف الجمهورية، ووفق معيار هذا المؤشر تم وقبول الفرضية الثالثة والتي تنص " باستخدام معدل (هامش الربح PM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد".

اختبار الفرضية الرابعة: باستخدام معدل (العائد على الاصول ROA) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد

جدول رقم (٩): الفرضية الفرعية الرابعة						
البيان	مصرف الوحدة			مصرف الجمهورية		
العام	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	2021	2022	2023
ROA	%٢٣.٢	%٢٣.٤	%٢٨.٧	0.16%	0.20%	0.24%
النتيجة	الوضع المالي جيد			الوضع المالي جيد		
الأفضل	مصرف الوحدة					

يتضح من الجدول رقم (٩): المصارف محل الدراسة (الوحدة والجمهورية) بعد اجراء معدل (العائد على الاصول ROA) فأن المصارف محل الدراسة وضعها المالي جيد لان المعدل المقبول يجب ان يتعدى ١٠%، لان المعدل الطبيعي لمؤشر العائد على الأصول يكون مرتفعا إذا كان أكبر من ١٥%، ويكون معتدل ومقبول إذا كان ما بين ١٠% إلى ١٥%، ويكون منخفض وغير مقبول إذا كان اقل من ١٠%. وكان الأفضل بين المصرفي وفقا معدل (العائد على الاصول ROA) مصرف الوحدة، ووفق معيار هذا المؤشر تم وقبول الفرضية الرابعة والتي تنص "باستخدام معدل (العائد على الاصول ROA) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد ".

اختبار الفرضية الخامسة: باستخدام معدل (العائد على حقوق الملكية ROM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد.

جدول رقم (٩): الفرضية الفرعية الخامسة						
البيان	مصرف الوحدة			مصرف الجمهورية		
العام	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	2021	2022	2023
ROM	%٠.١٤	%٠.٠٩٦	%٠.٠٦٩	3.88%	4.85%	6.36%
النتيجة	الوضع المالي غير جيد			الوضع المالي غير جيد		
الأفضل	مصرف الجمهورية					

يتضح من الجدول رقم (٩): المصارف محل الدراسة (الوحدة والجمهورية) بعد اجراء معدل (العائد على حقوق الملكية ROM) فأن المصارف محل الدراسة وضعها المالي غير جيد لان المعدل المقبول يجب ان يتعدى ١٠% باستثناء عام ٢٠٢١ لمصرف الجمهورية، ويعتبر المؤشر مرتفعا اذا كان اكبر من ٢٠%، ويعتبر معدل العائد معتدل او مقبول اذا كان ما بين ١٠% إلى ٢٠%، اما اذا كان اقل من ١٠% فيعتبر منخفض وغير مقبول، وكان الأفضل بين المصرفي وفقا معدل (العائد على حقوق الملكية ROM) مصرف الجمهورية، ووفق معيار هذا المؤشر تم رفض الفرضية الخامسة والتي تنص " باستخدام معدل (العائد على حقوق الملكية ROM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد".

١١. النتائج والتوصيات:

١١.١ النتائج:

خلصت دراسة حالة مصرفي الوحدة والجمهورية في الفترة الممتدة من عام ٢٠٢١ الى عام ٢٠٢٣ لمجموعة من النتائج والمتمثلة في النقاط التالية:

- زيادة قدرة مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة إلى تحقيق الإيرادات من الفوائد واستغلال الأفضل للأصول، بينما مصرف الوحدة.
- انخفاض قدرة مصرف الوحدة خلال فترة الدراسة إلى تحقيق الإيرادات من الفوائد واستغلال الأفضل للأصول،
- وفقا لمؤشر منفعة الأصول (UA) فان مصرف الوحدة أفضل خلال فترة الدراسة من مصرف الجمهورية.

- ان مصرفي الوحدة والجمهورية خلال فترة الدراسة يزيد في استخدم قدرا كبيرا من الديون مقارنة بحقوق الملكية لتمويل أصولها.
- وفقا لمؤشر الرفع المالي (EM) فان في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ كان معدل الرفع المالي لمصرف الوحدة أفضل بمقارنة بمصرف الجمهورية، بينما خلال عام ٢٠٢٣ فان مصرف الجمهورية كان أفضل من مصرف الوحدة.
- ان مصرف الجمهورية يتمتع بزيادة خلال فترة الدراسة في كفاءة المصرف في تسيير ومراقبة تكاليفه.
- ان مصرف الوحدة لديه انخفاض خلال فترة الدراسة في كفاءة مصرف الوحدة خلال فترة الدراسة في تسيير ومراقبة تكاليفه.
- وفقا لمؤشر هامش الربح (PM) فان مصرف الوحدة أفضل خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، ينما مصرف الجمهورية في عام ٢٠٢٣ فكان الأفضل.
- ان مصرفي الوحدة والجمهورية ليتمتع بزيادة الكفاءة المصرف خلال فترة الدراسة في تشغيل أصوله بشكل يحقق أعلى مستوى من الربحية وهذا جيد لأنه يؤدي الى ارتفاع ربحية المصرف بالنسبة لأصوله وزيادة كفاءة المصرف في إدارتها في استخدام أصولها بشكل الأمثل.
- وفق لمعدل العائد على الأصول (ROA) فان مصرف الوحدة أفضل بشكل كبير خلال فترة الدراسة من مصرف الجمهورية.
- ان مصرف الجمهورية يستطيع توزيع الأرباح على المساهمين خلال فترة الدراسة.

– ان مصرف الوحدة كان لديه ضعف في القدرة على توزيع الأرباح على المساهمين خلال فترة الدراسة.

– وفقا لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فان مصرف الجمهورية افضل بشكل كبير خلال فترة من مصرف الوحدة.

– قبول الفرضية الاولى والتي تنص " باستخدام معدل (منفعة الاصول AU) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد".

– رفض الفرضية الثانية والتي تنص "باستخدام معدل (الرفع المالي EM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد ".

– قبول الفرضية الثالثة والتي تنص " باستخدام معدل (هامش الربح PM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد".

– قبول الفرضية الرابعة والتي تنص "باستخدام معدل (العائد على الاصول ROA) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد ".

– رفض الفرضية الخامسة والتي تنص " باستخدام معدل (العائد على حقوق الملكية ROM) ان المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي جيد".

١١.٢ **توصيات الدراسة:** في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تتمثل في الآتي:

– الابتعاد عن زيادة الاعتماد على التمويل بالدين.

– زيادة الاعتماد بالتمويل بأموال حقوق الملكية.

– تعزيز قدرة المصرف التجاري إلى تحقيق الإيرادات من الفوائد، استعمال الأفضل للأصول.

– استغلال وتوظيف الموارد المتاحة.

– تشغيل أصول بشكل يخدم قدرة المصرف على تحقيق أعلى مستوى من الربحية.

– زيادة وتعزيز قدرة إدارة المصرف في مراقبة تكاليفه.

المصادر والمراجع

١. الشيخ، فهمي مصطفى، (٢٠٠٨) بعنوان "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار النشر رام الله فلسطين.

٢. النعيمي والتميمي، عدنان، راشد، (٢٠٠٨) بعنوان "التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة"، الطبعة الأولى، دار اليازوردي، الأردن.

٣. بلجيلالي، فتحية، (٢٠٢١) بعنوان "تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية باستخدام نظام دوبونت DUPONT دراسة حالة البنوك الجزائرية ٢٠١٥ – ٢٠١٨"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد ٦٠، العدد ٢٠، ص ص ٤٧ – ٥٨.

٤. بن قسوم، الزهرة، (٢٠٢٢)، بعنوان "تقييم الأداء المالي البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد"، رسالة ماستر، جامعة قاصدي – ورقلة الجزائر.

٥. تومي والمسعود، إبراهيم، ربيع، (٢٠٢١)، بعنوان " تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٨"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد ٨، العدد ٢، ص ص ٥٩٥ – ٦١٧.

٦. رزيق وشوية، نورة، رفيدة، (٢٠٢٢)، بعنوان "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية"، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

٧. ساسي وبن حيلة، بثينة، رباب، (٢٠٢٣) بعنوان " قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية" – دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية"، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

٨. طيبي، عبداللطيف، (٢٠٢٢)، بعنوان " تقييم أداء المؤسسات المصرفية السعودية باعتماد نموذج العائد على حقوق الملكية خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠١٥"، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد ٨، العدد ١، ص ص ١٣ – ٨٩.

٩. عوض، عزمي، (٢٠٢٠)، بعنوان "تقييم أداء المصارف لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وفقا لنموذج العائد على حقوق الملكية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد ٣٦، العدد ١٢، ص ص ٢٦٧٧ – ٢٧٢٤

١٠. مسجت، فايزة حسن، (٢٠١٩)، بعنوان "تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢٤.

١١. التقارير والقوائم المالية لمصرفي الوحدة والجمهورية خلال الأعوام (٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣).

١٢. الموقع الرسمي لمصرف الوحدة ومصرف الجمهورية

13. **Dulacha, A. A. (2025).** Effect of agency banking on financial performance of commercial banks in Isiolo County, Kenya. Kenya Institute of Banking and Finance.